آراء

احترموه كما لو كان عربياً

باسل طلوزي

عاجزٌ عن التعايش مع عبارة الأمّ باولا: «عذّبوه كما لو كان مصرياً» على الرغم من مرور أكثر من خمس سنوات على جريمة قتل الاستخبارات المصرية ابنها، جوليو ريجيني؛ ذلك أنّ هذه العبارة، في رأيي، تختزل عصراً عربياً كاملاً من علاقة النظم الحاكمة بشعوبها. وللتذكير، فإنّ ريجيني طالب وباحث إيطالي عثر على جثته مشوهة في صباح 3 فبراير/ شباط 2016 في منطقة صحراوية في مدينة 6 أكتوبر في القاهرة الكبرى. قاده سوء حظه العاثر إلى السفر إلى مصر لإجراء بحث في مجال دراساته، لكنّه وقع في براثن البوليسية المصرية التي ساورتها شكوك بشأن أغراض بحوثه، فاعتقلته ثم «أبادته» بالمعنى الحرفي للكلمة، إذ كانت جثته مشوهة جرّاء تعذيب مروّع، اقتلعت خلاله أظافر يديه وقدميه. كما وجد في جسده أكثر من عشرين كسراً في العظام، من بينها سبعة في أضلاع الصدر، إضافة إلى لوحي كتفيه. وظهرت على الجثة طعنات متعدّدة في شتى أنحاء الجسد، وكان أنفه مشوهاً وكذلك أذناه. وظهرت آثار حرق بالسجائر شملت الجسم كله، وعلامات صعق كهربائي على أعضائه التناسلية، إضافة إلى حدوث نزيفٍ في الدماغ، وكسر في فقرات العنق. في المقابل، لا أدري كيف استطاع النظام المصري، بكلّ أركانه، التعايش مع عبارة والدة ريجيني، فلم يذُب خجلاً على الأقل، ولا ركض ليتوارى تحت أيّ سجادةٍ أو في أيّ مرحاض، كلما فتح ملفّ ريجيني الذي يبدو أنّه لن يغلق أبداً، خلافاً لأماني أجهزة المباحث المصرية التي اعتقدت أنّها مارست عملاً وظيفياً اعتيادياً، حتى وإن أفضى إلى وفاة الضحية في أثناء استجوابها، فهي على قناعةٍ بأنّ نسب الوفاة المسموح بها خلال التحقيقات التي تجريها تتجاوز مائة في المائة إن استدعى الأمر.

ما يعنيني من كلّ ما سبق عبارة الأم التي صدرت عفويةً من لسانها، لكنّها جاءت معبّرة بحق عن عبقرية البسطاء التي تضارع إن لم تتفوق على كثير من عبارات الفلاسفة أحياناً، ربما لأنّها تأتي صادقة ومستوحاة من رحم الألم الحقيقي، لا سيما أنّ الأم لم تتعرّف على جثة ابنها إلّا من خلال أرنبة أنفه، كما صرحت لوسائل الإعلام. ومن سوء طالعنا، أنّ العبارة قيلت بحقنا - نحن العرب - لتطاردنا وصمة عار أبدية، ما لم تتغير طبيعة النظم السياسية والاجتماعية في بلادنا.

ومن السخف أن يساورنا أدنى اعتقاد أنّ العبارة تلك تصف الأجهزة الأمنية المصرية وحدها، بل هي شاملة عامة، تنسحب على معظم النظم العربية الحاكمة التي لا تقيم وزناً لحياة إنسانها. لكنّ المعضلة عندما يلتبس القتيل على القاتل، فيحدث خطأ ما، على غرار ما حصل مع ريجيني الذي يحمل الجنسية الإيطالية، فتغدو الفرصة سانحة للكشف، لا عن القاتل والقتيل، بل عن منظومة قمع كاملة بفلسفتها، وأدواتها، وطريقة تفكيرها، واستهانتها بالروح البشرية. لم يغلق ملف جريمة طالب الدكتوراه في كلية جيرتون في جامعة كامبريدج، والباحث في مواضيع اتحادات العمال المستقلة، جوليو ريجيني. وكلما فتح تابوته بظهور دليل جديد، أو لإعادة إحياء القضية في بلده الأم، وأمه البلد، تنبعث لعنة فرعونية مضادّة للعنة المنبعثة من مقبرة توت عنخ آمون لتضرب فراعنة العرب الجدد قاطبة، وتُفاقم النقمة عليهم، وتفضح جرائمهم المشينة. وعلى طرف مقابل، تدين العبارة نفسها ضحايا الأنظمة العربية الذين لم يخرجوا بعد من دائرة الضحية، على الرغم من مرور قرن من حشرهم في هذه الدائرة الدموية المغلقة؛ بينما ما زالت أعناقهم محنية في حضرة السيف، وظهورهم تستقبل السياط بخنوع. أما عظمة هذه العبارة فلأنّها أخرجت الجلاد والضحية من هذه الدائرة، وأخضعتهما لمحكمة محايدة لن ترحم أحدًا منهما ما دامت العلاقة قائمةً بينهما على الطغيان والخضوع، بانتظار أن تنسخها عبارة جديدة قوامها: «احترموه كما لو كان عربياً».

معادلات الصراع تنقلب

محمد أبو رمان

لا يقاس ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة ضمن إطار موازين القوى العسكرية التقليدية، ولا بحجم الكلفة المباشرة، إنسانياً ومالياً، بل بالأبعاد الرمزية والاستراتيجية والمعنوية - النفسية التي تؤطّر، بصورة أكثر عمقاً ودقة وشمولية، التطورات المفصلية الحالية، ولعلّ «المعادلة الجديدة» هذه ما زالت خارج إطار إدراك النظام الرسمي العربي. أوّل ما تحطّم اليوم، ولعلّه الأهم، هو السياق السياسي الذي سبق اشتعال الأوضاع، فمن الواضح أنّ إصرار إدارة الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، على إعلان صفقة القرن، ونقل السفارة الأميركية إلى القدس، ومحاولة طمس معالم القضية الفلسطينية، ذلك كلّه كان بمثابة سياسةٍ لم تنفصل عن قراءةٍ مختزلةٍ للحالة العربية، والفراغ الاستراتيجي الذي تشكّل في المحيط، ثم جاءت عمليات التطبيع والوهن في حالة السلطة الفلسطينية والانقسام الفلسطيني الداخلي ليكتمل ذلك السياق، ويشكّل نسقاً فهم من خلاله رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي أن الفرصة سانحة للإجهاز على هوية القدس، وتحقيق مكاسب أخرى على الأرض. وليس سرّاً أنّ صهر ترامب، جاريد كوشنير، بقي متحرّكاً وفاعلاً، حتى بعد مغادرته البيت الأبيض، لتوطيد «التطبيع العربي» مع إسرائيل. هذا السياق - النسق لم يعد قائماً اليوم، وانهارت أعمدته بين ليلةٍ وضحاها، من خلال ثورة الأقصى السلمية، ثم دخول غزة على خط المواجهة. والمتغير الأكثر أهمية اليوم اشتعال الأوضاع داخل الكيان الإسرائيلي، من خلال فلسطينيي الـ48 الذين قلبوا المعادلات، وتحرّكوا وأضعفوا إسرائيل من الداخل، وجعلوا معادلة الصراع مختلفة تماماً. البعد الرمزي مهم جداً اليوم، فالقدس عادت لتشكل «بؤرة الصراع» في المنطقة بأسرها، والوحدة الفلسطينية الشعبية قلبت ظهر المجنّ لحسابات نتنياهو، والوطنية الفلسطينية استعادت حضورها وألقها. وفي مواجهة حالة الفراغ الاستراتيجي العربي، يمكن اليوم بناء سياج إسلامي - عالمي، من الدول المسلمة التي تمتلك قدراتٍ وأدواتٍ مهمة في المنطقة، كتركيا وباكستان وماليزيا وإندونيسيا وغيرها. أمّا الفراغ الاستراتيجي الرسمي العربي فملأته الشعوب التي طوّقت إسرائيل وعزلتها مرّة أخرى، ما تعزّز مع تطوير المقاومة الفلسطينية أدواتها القتالية وقدراتها، في مواجهة ماكينة عسكرية قاتلة، لا تميز بين مدني ومقاوم. أهمية ما قامت به المقاومة الفلسطينية في غزة من تهديد مباشر لأمن إسرائيل وتحدٍّ لها، تتجاوز الجانب العسكري إلى السياسي، فالفرضيات التي قامت على عزل غزة عن الضفة الغربية وإخراجها من معادلات الصراع، من خلال اتفاقيات الردع الإسرائيلية تفكّكت هي الأخرى. وقال الغزيون إنّهم مع الضفة الغربية ومع القدس، مهما كانت الكلفة الإنسانية والاقتصادية الهائلة التي تريد إسرائيل ترهيبهم بها، من خلال الاستخدام المنفلت لترسانتها العسكرية.

في المحصلة، باتت المعادلة التقليدية للصراع، والتي تشكلت خلال الأعوام الماضية، في طور التفكّك والانحلال، ومن الضروري العمل على تعزيز المعادلة الجديدة التي يقودها جيل شاب خرج على القوى التقليدية والحسابات المرتبطة بها، فانتفضت الضفة الغربية سلمياً، وحمل المقدسيون شعلة تحرير العقل من تلك الخرافات بأنّ القضية الفلسطينية انتهت، وأنّه يمكن إقامة سلام إقليمي يتجاوز حق تقرير المصير لدى الشعب الفلسطيني. انعكست المعادلة الآن تماماً، فالتغيير بدأ من الداخل، ليس فقط من غزة، ولا من الضفة، ولا من القدس فقط، بل من فلسطينيي الـ48، الذين كان يُراد لهم أن ينسوا هويتهم الفلسطينية، وأن ينسلخوا عنها وعن مشاعرهم، وأن يقبلوا ليس فقط بالعيش تحت ظل الكيان الإسرائيلي، بل ضمن منظومة قوانين تهوّد الدولة والمدن الفلسطينية التاريخية. الأبواب جميعاً أصبحت مفتوحةً على صراع من نوع جديد. عادت القدس إلى الواجهة، وأنهت الضفة الغربية الشعور الإسرائيلي بالانتصار والهدوء. ومن الضروري أن يستمر هذا الخط لإنهاء حالة «الاحتلال الديلوكس» التي جعلت الضفة خارج الحسابات الإسرائيلية. ومحاولات تفكيك القضية الفلسطينية انتهت، وما قام به الفلسطينيون وأشقاؤهم العرب على حدود لبنان والأردن بمثابة تأكيد على بقاء حق العودة قائماً وفاعلاً في هوية الأجيال المتعاقبة، لأنّ من حطّموا هذه القيود هم جيل الشباب الجديد. ليست مبالغة أنّ ما يحدث اليوم هو استئناف للربيع العربي، الذي بدأ في العام 2011، والقضية الفلسطينية في وجدان هذه الشعوب، ومحرّك رئيسٌ للحلم بالتغيير وتقرير المصير.

دروس أولية من المقاومة الفلسطينية

عمر سمير

جاءت العمليات الفلسطينية المقاومة التي أطلقتها الفصائل من غزة في الحادي عشر من شهر مايو/ أيار الجاري، لنصرة المحتجين في القدس ضد عمليات التهجير القسري لسكان حي الشيخ جرّاح، وضد الاقتحامات الإسرائيلية المكثفة للمسجد الأقصى في أواخر شهر رمضان الفضيل، وعربدة اليمين الإسرائيلي المتطرّف المأزوم بقيادة نتنياهو، جاءت بعدة نتائج ودروس أولية، يجب الوقوف عندها، وأخذ دروس للفصل الحالي والفصول القادمة في هذه القضية العادلة، للنضال من أجل العدل والتحرّر الوطني لفلسطين، فلأول مرّة تصبح أهداف استراتيجية كبرى، كالمطارات ومقار الوزارات والموانئ ومخازن وخطوط نقل النفط والغاز في الأراضي المحتلة، في متناول المقاومة، وبجهود محلية بشكل شبه تام، في ظل عزلةٍ إقليمية تامة عن دول الطوق. وباستثناء تنسيقات مع بعض القوى الإقليمية البعيدة نسبياً، فإن المقاومة عانت أشد حالات العزلة، منذ ارتفاع موجة الثورات المضادّة في المنطقة. أهم النتائج الأولية لهذه الرشقة الصاروخية المشرّفة والناجحة، والعمليات التي تبنّتها الغرفة الأمنية المشتركة لفصائل المقاومة، إصابة سمعة منظومة القبة الحديدية في مقتل، وإثبات فشلها في مقاومة صواريخ تعد بدائية الصنع، مقارنة بالإمكانات الصهيونية الهائلة، وتسوية سمعتها التي رسمتها لها الولايات المتحدة وإسرائيل بالأرض. نحن إذن إزاء معادلة توازن ردع جديدة، تعتمد فيها المقاومة على إمكاناتها الذاتية، وتتأقلم مع أوضاع إقليمية شديدة الخذلان للقضية في معظمها، باستثناء تنسيق محدود مع كل من قطر ومصر وتركيا وإيران. تحمل هذه الضربات إثبات القدرة الحقيقية للمقاومة على إصابة كل المناطق في عمق الأراضي المحتلة، فقد أخرجت هذه الرشقات مطار بن غوريون عن العمل ساعات، وهذا غير مسبوق. وأصابت مواقع بنية تحتية مهمة وخزانات وقود وموانئ، وأطلقت صافرات الإنذار في معظم الأراضي المحتلة، وأدخلت ملايين الإسرائيليين للمخابئ، إلى أجل غير مسمى.

هذه الضربات الصاروخية المكثفة، وغير المسبوقة، بمثابة إثبات جدّية المقاومة وقدرتها على المباداة والمفاجأة، ورفع كلفة بقاء اليمين الإسرائيلي في السلطة، وتصلّب مواقفه وعدوانه على الفلسطينيين بشكل غير مسبوق، فرسالتها القوية أنه مهما كانت الحكومة الإسرائيلية من أقصى اليمين، ومهما كانت متشدّدة، لن تستطيع تنفيذ فكرة يهودية الدولة، ولا تسوية القضية، ولا عزلها عن محيطها الإقليمي بالقوة العسكرية، بالغياب الكامل لكل أفق سياسي لتسوية القضية الفلسطينية، وتكتسب أهميتها بعد فترة سكون وسلام بارد ومحاولات إسرائيلية وإقليمية جادّة لتوسيع الصدع بين الفصائل الفلسطينية وبعضها وبينها وبين محيطها العربي. يمثّل التوقيت أيضاً ضربةً لاقتصاد إسرائيل المأزوم بتبعات الجائحة، وهي التي كادت تنهي تطعيم كل الإسرائيليين، استعداداً للموسم السياحي الصيفي، وكانت شديدة التفاؤل به في ظل التبشير بنتائج صفقة القرن. أفقدتها المقاومة هذا الموسم تماماً بهذه العمليات التي تصل إلى معظم المناطق المحتلة تقريباً، وبدقةٍ أعلى من السابق. بالتوازي مع ذلك، يشكل دخول مدن الداخل على خط هذه المواجهات مفاجأة قوية لإسرائيل، وسيضاعف هذا الاستهداف الواسع للأراضي المحتلة من كلفة تصلب الموقف الإسرائيلي وكلفة الاحتلال بشكل عام.

على الرغم من أن هذه التطورات تشكل إحراجاً تامّاً للأنظمة العربية، وبالذات المطبعين الجدد وأنصار صفقة القرن، إلا أن هذه العمليات تمثل فرصةً جيدة جداً لمصر، لاستعادة دور الوسيط الفاعل للتهدئة، والضغط باتجاه وقف الاقتحامات المتكرّرة للأقصى، وتثبيت وضعه السابق، وتجميد عملية تهجير فلسطينيي الشيخ جرّاح مقابل وقف الرشقات الصاروخية، والخروج بموقف جيد للجميع على حساب المطبّعين الجدد، وحفظ ما تبقى من ماء وجه اليمين الإسرائيلي، بقيادة نتنياهو. ويمثل استهداف المقاومة منشآت خط إيلات عسقلان النفطي الذي روّجته إسرائيل وحلفاؤها من المطبّعين الجدد بديلاً قوياً لقناة السويس في أثناء أزمة السفينة «إيفر جيفن» في مارس/ آذار الماضي، إشارة مهمة إلى أهمية المقاومة والاحتفاظ بعلاقاتٍ جيدةٍ معها للأمن القومي المصري. ولعل هذا الاستهداف ليس من قبيل المصادفة، وإنما مقصود من المقاومة لإرسال رسالة إلى المطبّعين الجدد بعدم الانجراف وراء أحلام التطبيع الاقتصادي، وعدم الإضرار بالمصالح الحالية لدول الجوار، سواء قناة السويس أو خط سوميد العريش، لكن على القاهرة أن تلتقط طرف الخيط، وتبذل كل ما في وسعها مع الشركاء الإقليميين، سواء في قطر أو تركيا، وبتنسيق مع الولايات المتحدة، للضغط على إسرائيل، من أجل وقف التصعيد في أقرب وقت.

> الضربات الصاروخية المكثفة، وغير المسبوقة، بمثابة إثبات جدّية المقاومة وقدرتها على المباداة والمفاجأة

أدّت هذه العمليات العسكرية والاحتجاجية في الداخل والضفة والقطاع غير المسبوقة إلى إعادة الحيوية والروح للقضية، وإثبات أن الشعوب العربية حية، بل وتزايد مساحة التعاطف الإنساني العالمي مع القضية الفلسطينية. رأينا هذا في تعاطفٍ كبير من معظم نجوم الكرة والفن في المنطقة والعالم، ومن أغلب المواطنين العاديين على مواقع التواصل، ومن التظاهرات المؤيدة للقضية الفلسطينية والمناهضة للممارسات الإسرائيلية في عواصم غربية عديدة، وأيضاً في بعض العواصم العربية، على الرغم من الجائحة والإجراءات الخاصة بالإغلاق، بل باتت مواقع التواصل الاجتماعي التي استثمرت الدبلوماسية العامة الصهيونية كثيراً في صفحاتها الرسمية بالعربية أكثر سخرية ونقداً لمواقف إسرائيل، أو حتى بعض الصهاينة العرب ممن يدينون المقاومة أكثر من إدانتهم إسرائيل، وفضحت المنطق المتهافت وراء ادّعاءاتهم، وأدّت إلى عزلة هؤلاء بشكل كبير. وأهم نتائج هذه العمليات إثبات إمكانية التنسيق والتعاون الحقيقي والجدّي بين الفصائل الفلسطينية، وجدواهما وأهميتهما، حلاً وحيداً ومطلباً أولياً للفلسطينيين، على طريق استرداد وحدتهم ومن ثم قوتهم، كما أنها كرّست نظرية الترابط الجغرافي والإنساني بين كل ربوع فلسطين، سواء بين فلسطينيي الداخل أو فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة.

صحيحٌ أن هذه المعركة في بداياتها، وأن إسرائيل قد تصعد بشدة من ضرباتها على قطاع غزة، سواء للحصول على تهدئة بأقل خسائر ممكنة، وبحيث لا تخرج منهزمة كلياً، إلا أنها ستواجه حتماً مقاومة أشرس من السابق، وأوضاعاً دولية أقسى، وتعاطفاً عربياً شعبياً ورسمياً لم يكن في الحسبان. وظن المطبعون الجدد أنهم قضوا عليه، لكنه لا يزال حياً، وقادراً على إجبار الحكومات على اتخاذ مواقف تخضع لضغوطه، وتوائم سياساتها معه، ولعل اللهجة الجديدة لبيانات الوزراء في الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب تصبّ في هذا الاتجاه أخيراً. كما أن هذه المواقف قادت إلى إرباك الموقف الأميركي السابق الذي حاول ترامب وكوشنر ونتنياهو ترسيخه، باعتماد القدس عاصمة للكيان، أو بإمكانية إرساء السلام الاقتصادي مقابل الأرض، وتحويل هذا الموقف إلى موضع شك وجدل، وربما مراجعة شاملة، سواء من الولايات المتحدة أو شركاء «صفقة القرن» التي ولدت ميتة، إذ تستطيع المقاومة الآن ولاحقاً استهداف كل الشركات الخاصة بالمطبّعين الجدد داخل الكيان، وبالتالي ليست استثماراتهم وأموالهم في مأمن، ورأس المال بطبيعته جبان، ويحسب ألف حسبان لكلفة تأمين استثماراته ومستقبله، وللاضطرابات السياسية والأمنية في المنطقة. صحيح أن هؤلاء المطبعين الجدد أظهروا تضامناً مع إسرائيل، لكن هذا يعني مزيداً من العزلة، ومزيداً من فقدان النفوذ في المنطقة، ومن ثم مزيداً من الاضطرابات في علاقاتهم وتحالفاتهم الإقليمية، وقد يحيلها من تحالفات استراتيجية إلى وضع تكتيكي مؤقت في أحسن الأحوال.

(كاتب مصري)

المبعوث الأممي إلى اليمن... حبل السلام القصير

بشرى المقطري

بدا مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، مارتن غريفيث، في آخر إحاطة له في مجلس الأمن، أكثر صدقية في عرض مآلات الجهود الدبلوماسية للمسار التفاوضي، إذ حمّل جماعة الحوثي المسؤولية الكاملة عن إجهاض جهود السلام، نتيجة استمرار مقاتليها في الهجوم على مأرب، وما ترتب عليه من تفاقم معاناة المواطنين والنازحين في المدينة. كما تطرّق إلى أزمة المشتقات النفطية الناجمة عن منع دخول سفن الوقود إلى ميناء الحديدة، وكذلك تقييد تنقل اليمنيين. وإن لم يشر في إحاطته الموجزة لتعقيدات إنسانية لا تقل أهمية في المناطق المحرّرة، تتحمل السعودية والسلطة اليمنية الشرعية مسؤوليتها، إلا أنّ أهم ما جاء في إحاطته إشارته، ولأول مرة، إلى انسداد الأفق السياسي، على عكس ما كان يسوقه دولياً طوال ولايته، مع أنّ لا علاقة لذلك بصحوة ضمير المبعوث، وإنّما لأنّه لم يعد هناك كما يبدو ما يقدمه بصفته وسيطاً بين الفرقاء اليمنيين لحلّ الأزمة، فقد رفض مفاوضو جماعة الحوثي في مسقط، لقاءه، مقابل تعاطيهم، وإن بغير إيجابية، مع المبعوث الأميركي إلى اليمن، تيم ليندر كينغ، إضافة إلى أنّ تنامي سلطة الأخير، وتداخل صلاحياته في إدارة المسار التفاوضي مع صلاحيات المبعوث الأممي، وفي أحيان كثيرة على حسابها، أفقدا غريفيث مواقع تأثيره على جماعة الحوثي. كما أنّ مهامه الجديدة نائباً للأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، قد تؤثر على بقائه مبعوثاً أممياً إلى اليمن. وذلك في حال استمرار رفض جماعة الحوثي التعاطي معه، إلا أنّ المفارقة المضحكة أنّ المبعوث الذي بدا، في إحاطته، متقمّصاً روح المسيح، تجاهل حقيقةً يدركها معظم اليمنيين، من أنّ أداءه الالتفافي كان عاملاً رئيساً في تعقيد الملف اليمني، ومن ثمّ تأبيد معاناة اليمنيين، بالتوازي مع أطراف الصراع اليمنية والإقليمية.

تولى غريفيث في 16 فبراير/ شباط 2018 منصبه خلفاً للمبعوث السابق إسماعيل ولد الشيخ، وراهن حينها مراقبون كثيرون على قدرته على تفكيك تعقيدات الملف اليمني، كونه بريطانياً، ما يمنحه ثقل بلاده العضو الدائم في مجلس الأمن، فينعكس إيجاباً على الملف اليمني، ومن ثم إنهاء الحرب. ومن جهة ثانية، لأنّ أطراف الصراع الفاعلة في اليمن، وتحديداً جماعة الحوثي والسعودية، اللتين أنهى موقفهما الرافض بعثة مبعوثين سابقين، لم تبديا اعتراضاً على ولاية غريفيث، إلا أنّ حصيلة أكثر من ثلاث سنوات لإدارة الرجل المسار التفاوضي تكشف عن دوره الكارثي في تعقيد الملف اليمني، وذلك بتجاوز جذور الصراع إلى الشرعنة لأطراف محلية في سياق الحلّ، وكذلك تصعيد قضايا جزئية على حساب القضايا المفصلية، مقابل استمرار التصعيد العسكري وتنامي الأزمة الإنسانية، بحيث تفوق المبعوث في إخفاقاته على المبعوثين السابقين، وإن كان منسجماً في مقارباته مع روح مؤسسة الأمم المتحدة في إدارتها أزمات بلدان الحروب التي ترتكز على استدامة الحرب، وتوظيفها مالياً لصالح تشغيل هيئاتها، مقابل تجزئة حروب صغيرةٍ، في سياق الحرب الشاملة، ووضع حلول لها. ربما من الصعب إيجاز مكامن الخلل في إدارة المبعوث الأممي الملف التفاوضي، والتي ألقت بظلها على الملف السياسي اليمني، وعلى مسار الصراع، بما أنتجته من مشكلات خطيرة، وربما أهمها، شرعنة نتائج الصراع، سواءً بين القوى المحلية في معسكر الحرب الواحد أو بين الأطراف الرئيسية، وبالطبع على حساب وحدة اليمن. ففي معظم التطورات العسكرية التي شهدها اليمن، ثلاث سنوات من ولاية مارتن غريفيث، والتي أنتجت كانتونات عسكرية مناطقية وطائفية، ولاءاتها للدول الإقليمية المحتربة في اليمن، موقف المبعوث الدولي من هذه التطورات، لا وسيطاً يعمل على تخفيض الصراع، وإنّما ينتظر هو الآخر نتيجة الطرف العسكري الذي سيفرض واقعاً جديداً على الأرض، لتمكينه سياسياً في النهاية عبر الشرعنة له، ومن ثم إضافة شركاء جدد إلى طاولة المفاوضات المرتقبة، وبالتالي تعقيد الملف اليمني. إلا أنّ الأسوأ من ذلك السياسة التي اتبعها المبعوث الأممي في تشعيب القضايا، من خلال مقايضة ملفات جزئية مقابل السلام. تمثل إدارة غريفيث ملف مدينة الحديدة مثالاً حياً على سياسة الأمم المتحدة في بلدان الحروب، والتي تنتج في المحصلة وضعاً خاصاً لمدينةٍ بمعزل عن حلّ جذور المشكلة اليمنية، مع إبقاء الوضع الإنساني على حاله. وهذا ما يكشفه الوضع العسكري والسياسي والإنساني في مدينة الحديدة بعد ثلاثة أعوام من اتفاقية استوكهولم، ديسمبر/ كانون الأول 2018، فقد ترتب على مقايضة المبعوث وقف هجوم التحالف العربي على الحديدة مقابل انخراط جماعة الحوثي في المفاوضات السياسية، ترتيب وضع خاص للمدينة من خلال بنود اتفاقية استوكهولم، إضافة إلى ملحق يقضي بتبادل الأسرى والإفراج عن المعتقلين، وتطبيع الأوضاع الاقتصادية ورفع الحصار عن المدن اليمنية، إلا أنّ نتائج هذه الاتفاقية التي يفخر بها المبعوث، باعتبارها إنجازاً تاريخياً، لم تحقّق أيّاً من غاياتها، بل أحدثت مشكلاتٍ عديدة، فمن جهةٍ فشلت لجنة تنسيق إعادة الانتشار في تخفيض التصعيد العسكري في الحديدة، إذ استمرت خروقات المتصارعين، ومن ثم لم تحقق اللجنة الأممية أيّاً من الأهداف التي أنشئت لأجلها، عدا النفقات المهولة لموظفيها الأمميين التي تستنزف أموال التبرّعات لليمن. ومن جهة أخرى، لم تلتزم جماعة الحوثي بتوريد موارد الميناء لحساب مشترك، يصرف منه رواتب الموظفين، فيمَا يستمر الحصار الخانق على مدينة تعز ليقضي على فرص تعافيها، بما في ذلك استمرار إغلاق مطار صنعاء. والتقدم الوحيد في تنفيذ اتفاقي استوكهولم كان صفقة تبادل الأسرى التي أجريت هذا العام، مع أنّ مقارنة عدد المفرج عنهم الذي شمل أكثر من ألف معتقل وأسير بالعدد الإجمالي للأسرى والمعتقلين في سجون الجماعة والشرعية الذي قد يصل إلى ستة آلاف معتقل وأسير لا يشكل نجاحاً كبيراً، إلا أنّ أخطر نتائج الاتفاقية أنّ صيغة الحلّ لمشكلة الحديدة، وإن لم يكن حلاً، أطلق يد الجماعة، ليس في المدينة فقط، وإنّما في المضي بعيداً في إنتاج صيغ مشابهة لاتفاق الحديدة لمدينة مأرب، من خلال مقايضة وقف هجوم الجماعة على المدينة باتفاقية تضمن لها اقتسام الثروات مع السلطة الشرعية، ومن ثم فصل معركة مأرب عن سياق أيّ حلّ سياسي وطني شامل، أو على الأقل تكون مربط الفرس في أيّ حلّ. تصعيد قضايا جزئية على حساب إيجاد حلّ جذري لمشكلة الصراع في اليمن، وتجزئة الحلول لم تتوقف عند إدارة ملف الحديدة ونتائجها الكارثية، إذ إنّ المبعوث الأممي الذي ظلّ يراكم فشله في دفع الفرقاء اليمنيين إلى طاولة المفاوضات، أو على الأقل تخفيض مستوى التصعيد العسكري، حصر سياسته، منذ توليه المنصب في أضعف القنوات وأسهلها، لتسويق إنجاز لا يُذكر، من خلال إشراك النساء في سلام غير موجود، بعيداً عن القضية الجوهرية التي هي حلّ جذر الصراع في اليمن. وبالطبع، بإنفاق ملايين الدولارات المرصودة للعملية الإنسانية في اليمن، إذ إنّ ما عُقد من ورش ومؤتمرات للنساء اليمنيات، بما في ذلك إنشاء التوافقيات والمنظمات، ربما يفوق كلّ الورش والندوات التي عُقدت من أجل النساء في معظم بلدان الحروب مجتمعة، ليكون السلام اللافتة الفضفاضة التي تجري تحتها نقائص تسطيح المشكلات وامتصاص الأموال.

> السلام وإن كان مبتغى الشعوب المقهورة، فإنّه حين يكون مفرغاً من مضامينه السامية يصبح كذباً رخيصاً

السلام المستدام والحقيقي هو إزالة جذور الصراع وتكويناتها العسكرية القديمة والجديدة، لا إضفاء الشرعية على ما تفرضه قوة الغلبة والأمر الواقع من تكوينات، وإجبار هذه الأطراف على قبول المسار السياسي، لا توظيف قيم السلام لتصعيد قضايا جزئية لا تخدم اليمنيين. ولذلك، على إدارة الوسيط الأممي أن تكون منسجمة مع هذه البديهيات، لأنّ السلام وإن كان مبتغى الشعوب المقهورة، فإنّه حين يكون مفرغاً من مضامينه السامية يصبح مجرد كذب رخيص.

(كاتبة يمنية)

كاريكاتير

فهد

الاستثناء الفرنسي

سلام الكواكبي

بعدما تقدّم منظّموها والداعون إليها بطلبٍ رسميٍّ إلى الجهات المعنية في الدولة، قرّر وزير الداخلية الفرنسي توجيه تعليماته المشددة إلى مسؤولي الشرطة في العاصمة باريس، لمنع قيام تظاهرة كانت مقرّرة لنصرة شعب فلسطين الذي يواجه أشدّ الحكومات الإسرائيلية تطرّفاً وشراكةً مع الجماعات الفاشية من المستوطنين. وعلى العكس من أغلب العواصم والمدن الغربية التي سمحت بتنظيم تظاهرات تنديدٍ بالعدوان الإسرائيلي وتضامن مع الشعب الفلسطيني، أرادت الحكومة الفرنسية، في غمرة تخبّطات سياسية شملت أكثر من مجال، أن تُثبت بأنها لا تجرؤ على تحمّل واجبها الأخلاقي والتاريخي الذي طالما ميّز عموماً السياسة الخارجية الفرنسية في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. سياسة أسّس لها شارل ديغول، وتبعه فيها أغلب من تتالى على قصر الإليزيه، مع وجود وزراء خارجية شديدي التأثير والانفتاح على قضية شعبٍ احتلت ارضه، وتم تشريده بشراكة دوليّة، كما كلود شيسون (1920 . 2012) الذي رافق سنوات فرانسوا ميتران الأولى في الرئاسة.

وزير الداخلية الفرنسي الحالي، والمشهور بمواقفه القريبة جداً من اليمين المتطرّف، والذي استغل العمليات الإرهابية التي شهدتها فرنسا أخيراً لتعزيز الرهاب من الإسلام، وتنميط صورة المسلمين عموماً، وحلّ الجمعيات التي تدافع عن حقوقهم كما إغلاق بعض المساجد، برّر موقفه النادر في التاريخ السياسي الفرنسي الذي يعتبر التظاهر حقاً دستورياً بأنّ تجمعاً كهذا يُخشى منه أن يستورد صراعاً في منطقة الشرق الأوسط إلى داخل فرنسا، فيقع تصادم بين ذوي الأصول العربية والمسلمة من جهة وأبناء الطائفة اليهودية من الفرنسيين من جهة أخرى. وقد أشار إلى سابقة حدثت سنة 2014، إذ وقعت صداماتٌ متوسطة الأهمية إثر تظاهراتٍ تلت عدواناً إسرائيلياً أيضاً على الفلسطينيين. وقد سارعت أحزاب اليسار إلى التنديد بهذا الموقف المنحاز بوقاحةٍ إلى المعتدي، خصوصاً بعدما ندّد الرئيس الفرنسي بإطلاق الصواريخ من غزة على التجمعات الإسرائيلية، في اليوم الذي أعقب تصريح وزير داخليته، معزّياً بمن وقع ضحيةً لها من الإسرائيليين، ومتناسياً العدد الكبير للضحايا الفلسطينيين والدمار الهائل الذي خلّفته الغارات المستمرّة في المدن الفلسطينية. في وسائل الإعلام الفرنسية، وعدا استثناءات نادرة، يبدو أنّ الخطاب المسيطر يميل، بشدة وبوضوح، إلى الجلاد، ويتناسى الضحية، بل ويحتقرها. فمن تمييع الحقيقة بذكر عدد شامل لضحايا المواجهات، من دون تمييز بين مائة فلسطيني وستة إسرائيليين، فيرسخ في ذهن المتلقي أنّ ضحايا الصراع من الطرفين هم 106 في الإجمالي، من دون الوقوف عند الفارق الهائل. كما التركيز على طفل، على الرغم من الألم الإنساني الطبيعي لسقوطه ضحية، من الجانب الإسرائيلي، في مقابل الصمت عن عشرات الضحايا من الأطفال الفلسطينيين، وهذا أسلوب آخر للتمييز العنصري تجاه الضحايا. كما أنّ للطفل الإسرائيلي اسماً وسردية إنسانية مؤثّرة، في حين أنّ أطفال فلسطين لا أسماء لهم، ولا يعدون أن يكونوا أرقاماً.

في حين تسعى الحكومة الفرنسية إلى الاستمرار في سنّ القوانين التي تخص ما تسميه الانفصالية عن مبادئ الجمهورية، وفي ما يتعلق بتعزيز العلمانية على الطريقة الفرنسية، وهي المتشدّدة أساساً، مقارنة ببقية الممارسات والالتزامات العلمانية في الغرب. وفي حين يتبارى السياسيون الذين يتحضرون للانتخابات في مغازلةٍ شعبويةٍ ركيكة لمشاعر تركّز على الخوف والتخويف من الهجرة ومن الإسلام. وفي حين يدّعي عقلاء الدولة أنّهم يسعون واهمين إلى نبذ الأسباب المحرّضة على التمايز والتمييز الناجمين عن إقصاء جيل كامل من أبناء الضواحي، نتيجة سياسات اقتصادية وتعليمية وثقافية مبتورة أو عاجزة، يبدو أن الموقف الرسمي المتشدّد في دعم السياسات الإسرائيلية سيُفضي إلى تأجيج الشعور بالإقصاء وبالتمييز لدى فئاتٍ كبيرةٍ من شباب الضواحي، ويدفع بهم إلى التمثّل بشباب الانتفاضة، تضامنا وإعادة إنتاج لنموذج احتجاجي مؤثر. وبهذا، فإنّ السياسات العامة المنحرفة سلباً في المطلق ستؤدي إلى نتائج مسمومة لمستقبل التعايش والانسجام في المجتمع الفرنسي. لم يتمكّن وزير الداخلية من منع التظاهر تضامناً مع شعبٍ محتل، بل على العكس، ففي سعيه المُدّعى لتفادي الصدامات، يساهم في تأجيج الجانب العنيف من كلّ حراكٍ تضامني، متحمّلاً مسؤولية تاريخية وأخلاقية لا لبس فيها.

> السياسات العامة المنحرفة سلباً في المطلق ستؤدي إلى نتائج مسمومة لمستقبل التعايش

(كاتب سوري في باريس)

إعادة الاعتبار للانتفاضة

حسام كنفاني

خلال الجولة الحالية من العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين عموماً، وليس على غزة بوجه خاص، ظهر الكثير من المعطيات التي لا بد من البناء عليها في المستقبل، وليس أهمها القدرة الصاروخية لفصائل المقاومة الفلسطينية. فرغم أهمية الترسانة العسكرية التي راكمتها الفصائل في غزة، وما أثبتته من قدرة على خلق حالة من الردع أو التوازن العسكري، رغم الهوة الكبيرة بالمقارنة مع السلاح الإسرائيلي ولا سيما الجوي، إلا أن هناك ما هو أهم وأثبت قدرته على إيقاع ألم أكبر في الساحة الإسرائيلية. فحراك الشارع في الداخل المحتل وفي الضفة الغربية كان له وقع يفوق ما أحدثته صواريخ المقاومة، بعدما وضع دولة الاحتلال أمام مشهد انهيار من الداخل، وهو ما كان يخشاه المسؤولون الإسرائيليون منذ سنوات، وتمثل أمامهم في الجولة الأخيرة من الحرب على قطاع غزة.

الهبة الكبيرة التي شهدتها مدن ما يسمى «الخط الأخضر»، أي المدن الواقعة تحت سيطرة إسرائيل منذ عام 1948، هي الكبرى حالياً منذ هبة أكتوبر 2000 والتي ترافقت مع اندلاع الانتفاضة الثانية. ورقعتها توسعت إلى غالبية المدن المختلطة التي يعيش فيها فلسطينيون وإسرائيليون، ما شكّل ضغطاً على المسؤولين العسكريين في دولة الاحتلال، والذين بدأوا يفكرون، بحسب ما سربت الصحف الإسرائيلية، بوقف العدوان على غزة للالتفات إلى الجبهة الداخلية التي تحولت إلى الخطر الأساس بالنسبة إليهم.

وتثبت الهبة التي تجري في الداخل الفلسطيني، والتي تتكرر دائماً عند أي حدث مفصلي له علاقة بالقضية الأم، أن كل مشاريع الأسرلة التي قامت بها دولة الاحتلال خلال العقود الماضية، فشلت في فصل فلسطينيي الداخل عن قضيتهم، رغم خروج بعض الأصوات من بينهم تطالب بالهدوء والعيش المشترك، إلا أنها تبقى أصوات أخفت من أن تسمع وسط المشهد العام في الأراضي المحتلة عام 1948.

كذلك فإن الهبة الشعبية، سواء داخل الأراضي المحتلة عام 1948 أو في الضفة الغربية، تعيد الاعتبار لقدرة الانتفاضة الشعبية على الضغط على دولة الاحتلال. فما شهدته الضفة الغربية غير مسبوق منذ الانتفاضة الثانية، ويخرق كل تفاهمات التنسيق الأمني القائمة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، والتي كانت تعمل بشكل حثيث على إحباط أي نواة تحرك شعبي أو عسكري في الضفة الغربية المحتلة. إلا أن ما حدث في الأيام الماضية أظهر أن تنسيقاً كهذا لن يكون كافياً لاحتواء الغضب الشعبي، وهو ما دفع قوات الأمن الفلسطيني إلى التراجع عن مواجهة المتظاهرين.

إعادة الاعتبار للحراك الشعبي هو المعطى الأساس الذي يجب البناء عليه في أي تحركات نضالية فلسطينية في المستقبل. فالعدوان على غزة قد ينتهي في غضون أيام أو ساعات، بحسب ما تظهره الاتصالات الدبلوماسية والدخول الأميركي على الخط، إضافة إلى عدم مصلحة أي طرف في استمرار التصعيد العسكري. لكن نهاية العدوان لن تنهي أساس الأزمة، وهو الممارسات الإسرائيلية في القدس المحتلة، ومحاولة تهجير أهالي الشيخ جراح. فالعدوان على غزة والعمليات العسكرية للمقاومة ستكون قريباً خاضعة لتفاهمات دولية وعربية جديدة، غير أن الاحتجاج الشعبي الذي بدأ في القدس وتمدد في أراضي عام 48 والضفة الغربية لا يخضع لتفاهمات كهذه، ولا بد أن يسير في منحى متواصل، من غير الضروري أن يكون متصاعداً، لكن من المهم أن يكون مستمراً على الأرض. هذا الحراك له ما يبرره، فأساسه لم يكن العدوان على غزة بالدرجة الأولى، رغم أن هذا العدوان زاد زخمه والصواريخ أعطته دفعة معنوية كبيرة، فالانتهاكات الإسرائيلية في القدس لم تتوقف، وهو ما يفترض البحث شعبياً وحزبياً عن تطوير مثل هذا الحراك، ليكون إعادة اعتبار حقيقية للانتفاضة.

ما تعكسه المواجهة في فلسطين

فاطمة ياسين

استسلمت إسرائيل إلى اطمئنان مزيف، بعد موجة من اتفاقيات التطبيع مع دول عربية اختارت أن تنهي حالة العداء الظاهري مع الكيان المحتل، وتنقلَ العلاقات المتبادلة من تحت الطاولة إلى فوقها، وتبدأ تعاملاً مريحاً وعلنياً محكوماً بعلاقة «الجوار الحسن». اعتقدت إسرائيل أنّ اتفاقيات أبراهام ستترسخ في المرحلة الأولى، ثم تتوسع، لتشمل مزيداً من الدول العربية، وتصبح هي الحالة السياسية السائدة في المنطقة. وقد عكست صحف إسرائيل، وكثير من أحزابها، راحة واسترخاء بعد حالة السلام الواعد التي هيمنت على المناخ. السلام الخارجي ينفع إسرائيل، ويعطيها مزيداً من التحكّم بالطريقة التي تعامل بها الفلسطينيين في الداخل، فحالة التطبيع لا تشمل بنود تخلي العرب عن الفلسطينيين بشكل صريح، لكنّها في الواقع تُضمر موقفاً حيادياً، يضع جميع الأطراف على قدم المساواة، وأقصى حالة تدخل يمكن تسجيلها في حالات التطبيع هي المناشدة لوقف العنف من دون تسمية الطرف العنيف. ويبدو أنّ إسرائيل ستستمتع بممارسة «ترف» انتخاب سيعاد، المرة بعد الأخرى، مجترّة مشكلاتها الداخلية التي تحوّل جزء كبير منها إلى مشكلة شخصية، تتلخص بمقولة: «هل يكون نتنياهو أم لا يكون؟».

بعدما توغلت إسرائيل حتى أنفها في عمليات السلام، وأغلقت إلى الأبد جبهات مثل سيناء والجولان وجبهات جانبية أخرى يمكن أن ترفدهما في العقود السابقة، لم تفكّر في أنّ عليها أن تواجه جبهاتٍ في باب العمود أو حيّ الشيخ جرّاح. وما إن انتشرت أخبار هذه المواجهات، حتى دخلت أماكن أخرى لم تتوقعها إسرائيل، في اللد ويافا وعكا. وبالتأكيد، لن يجري التهاون مع التعرّض للمسجد الأقصى، وهو مكون ثقافي وديني أساسي لسكان المنطقة، فهو مستوى آخر من مستويات المواجهة المستمرة، وتشبه مواجهة الطبقات نفسها التي تقاوم في المدن. و«حروب» من هذا النوع لن تفيد معها القبة الحديدية، ولا ترسانة الأسلحة، وألوية الاحتياط التي يمكن حشدها خلال ساعات، وزجّها في ساحات المعارك. هذه الانتفاضات التي طاولت المدن الواقعة تحت الاحتلال أظهرت، بشكل دقيق، حالة المواطن العربي وشوارعه ومكان سكنه والحدائق التي يتنزه بها، فبينت الفارق في مستوى اهتمام الحكومة المتدني بالأحياء ذات الأكثرية العربية، مقارنة بالتجمعات السكنية للمستوطنين الذين كانوا يقولون إنّهم يتعايشون مع جيرانهم العرب «بسلام ومساواة». منذ عام 2005، حين فكّت إسرائيل ارتباطها مع قطاع غزة، حوّلته إلى عدو بحدود واضحة، بحيث يمكن القيام بهجوم منسق عليه، من طريق جيش نظامي، لامتصاص أزماتٍ داخليةٍ أو خارجية، وكرّست للمليونَي شخص الذين يعيشون داخله قوانين مختلفة عن التي تتعامل بها مع مدن الضفة، فلا يسمح لأحد من غزة بالعبور إلى داخل المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل، لا لعمل وزيارة أو حتى استشفاء، وحشدت أمامهم معظم ترسانتها العسكرية، بعدما اطمأنت إلى باقي الجبهات التقليدية، فمارست على سكان القطاع بطولاتها، وكانت تقوم بهجوم عسكري منظم، يترافق باجتياح برّي بين فترة وأخرى. تكرّر ذلك في عمليات «الرصاص المصبوب» و«عمود السحاب» وآخرها في عملية «الجرف الصامد»، وإسرائيل الآن تريد أن تمتص كلّ ما في مدنها الداخلية من غضب ومن فوضى ومن افتضاح لسمعتها الدولية، بالهجوم على القطاع الذي عليه أن يتحمّل في كلّ مرة موجة الألم الكبرى التي يسببها هذا الكيان.

تدرك إسرائيل أن لا مفر لها من المواجهة، ما دامت تهضم حق العربي الفلسطيني، ولن تفيدها اتفاقيات التطبيع، حتى بالطريقة المعنوية، بينما يبدو الفلسطيني في الداخل والخارج مدركاً أنّ هذه معركته، ويجب أن يخوضها مع العرب الآخرين أو من دونهم. ويمكن أن تعوّض موجة التعاطف العالمي ذات الطبيعة الشعبية تجاهلاً، كثيراً ما واجه به الحكام العرب هذه الانتفاضة الجديدة.

حقائق أكّدتها معركة القدس

مصطفى البرغوثي

كان شهر رمضان المبارك حافلاً بالأحداث في فلسطين، وشهد نهوضاً لانتفاضة شعبية فلسطينية في وجه الاحتلال، ومنظومة التطهير العرقي والتمييز العنصري الإسرائيلية، امتدّت إلى مواجهة عسكرية واسعة بين المقاومة الفلسطينية وجيش الاحتلال، ما زالت متواصلة. ومن دون الدخول في التفاصيل على أهميتها، تجب الإشارة إلى حقائق ترسخت خلال هذه الفترة:

أولاً، أنّ الشعب الفلسطيني يعيش اليوم حالة انتفاضةٍ ومقاومةٍ حقيقية، مضمونها الرئيسي تحدّي الاحتلال وإجراءاته ومقاومة منظومة الاضطهاد والتمييز العنصري التي أنشأها. وهي انتفاضةٌ لها طابعها الخاص، بمعنى أنها تختلف عن الانتفاضتين، الأولى والثانية، وتجري على شكل موجاتٍ متتالية، وقد حققت خلال شهر رمضان زخماً غير مسبوق، وستبقى مستمرّة، بأسلوب من المواجهات المتتالية حول قضايا عديدة.

ثانياً، أنّ المسجد الأقصى والقدس وأحياءها، خصوصاً الشيخ جرّاح، وأهلها وشبابها، أدّوا، كالعادة، دور المفعل الرئيسي للمقاومة الشعبية، وكانوا الشرارة التي أشعلت سائر أرجاء فلسطين.

ثالثاً، أنّ هذه الانتفاضة، أو الهبّة، كما يفضل بعض الناس تسميتها، حققت وحدةً غير مسبوقة بين مكونات الشعب الفلسطيني الثلاثة، في الأراضي المحتلة والداخل والخارج، وأكّدت وحدة النضال المشترك ضد منظومة الاحتلال والأبارتهايد الصهيونية، وهذا ما رأيناه في انتفاضة القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، بالتزامن مع نهوض مذهل وغير مسبوق للفلسطينيين في الداخل، في جميع مدنهم وقراهم وتجمعاتهم، ووصل الأمر إلى حدّ فرض الاحتلال نظام منع التجول في مدينة القدس العربية، وإلى مواجهاتٍ مع المتطرّفين الإسرائيليين في يافا وحيفا وعكا والناصرة والجليل والنقب والمثلث، نتيجة انفجار العنصرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، والتي لعب مستوطنو الضفة الغربية وسلوكهم الفاشي دوراً بارزاً فيها.

وبذلك تحقق الركن الثالث من أركان الاستراتيجية الوطنية البديلة، المطلوبة لتغيير ميزان القوى، وهي تكامل نضال مكوّنات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج والأراضي المحتلة، ومثل ذلك تحقيقاً لما أشار إليه تقرير فريق لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)، وتقارير منظمات هيومن رايتس ووتش، وبيتسيلم، بأنّ الشعب الفلسطيني، بمكوناته الثلاثة، يواجه منظومة اضطهادٍ وتمييز عنصري واحدة، وكان طبيعياً أن يؤدّي ذلك إلى وحدة نضاله في مواجهتها. وتجاوز الأمر هنا الوضع المعتاد بتضامن أهل الداخل مع الأراضي المحتلة، بما فيها القدس، إلى الانخراط في النضال المشترك والموحد نفسه.

رابعاً، النهوض الرائع للشباب الفلسطيني الذي تصدر ساحة النضال في القدس، وحي الشيخ جرّاح فيها، وسائر أرجاء الأراضي المحتلة والداخل، من دون انتظار لتوجيهات أو تعليمات من أحد. وما ساهم بذلك نشوء حالةٍ تماثل ما جرى في الانتفاضة الشعبية الأولى، بتقدّم الجماهير على القيادات السياسية التقليدية، بل وجرّ بعض هذه القيادات إلى ساحة المواجهة.

خامساً، الفشل المدوّي للمشروع الصهيوني الإسرائيلي، ويتجلى في مظهرين أساسيين: الأول أنّ الحركة الصهيونية، وعلى الرغم من أنّها حققت الاستيلاء على الأرض بالقوة، فشلت في تحقيق الركن الثاني لخططها بتكرار التطهير العرقي للشعب الفلسطيني وترحيله، ونشأ وضعٌ صار فيه عدد الفلسطينيين في أرض فلسطين التاريخية أكبر من عدد اليهود الإسرائيليين، على الرغم من التهجير الذي نفّذ في النكبة عام 1948، والتهجير الجزئي عام 1967. ويتمثل المظهر الثاني في فشل الحركة الصهيونية وحكام إسرائيل في تنفيذ مخططاتها لاحتواء الوجود الديموغرافي الفلسطيني، والتي تمثلت في ثلاث عمليات: أسرلة المجتمع الفلسطيني في أراضي 1948، وفصل الضفة عن القطاع، وثالثاً احتواء سكان الأراضي المحتلة ومنظمة التحرير الفلسطينية عبر فخ «أوسلو» في منظومة حكم ذاتي تحت سيطرة الاحتلال. وكانت الهبّة الشعبية الرائعة والموحدة لفلسطينيي الداخل والضفة والقطاع الدليل الساطع على فشل تلك المخططات، بالإضافة إلى عزلة الأقلية التي تتساوق مع هذه المخططات.

سادساً، تكامل المقاومة الشعبية التي رأينا أفضل مظاهرها في المسجد الأقصى والشيخ جرّاح وباب العامود وباقي مناطق القدس مع مقاومة الردع العسكري في قطاع غزة، لتحقيق أهدافٍ سياسية، مع العلم أنّ المعركة متواصلة لصدّ العدوان العسكري الإسرائيلي الرامي إلى تحجيم قدرة الردع.

> أثبتت الأحداث، أخيراً، ما كان مؤكّداً من حاجة الشعب الفلسطيني لاستراتيجية وطنية بديلة لنهج «أوسلو»

سابعاً، أثبتت الأحداث، أخيراً، ما كان مؤكّداً من حاجة الشعب الفلسطيني لاستراتيجية وطنية بديلة لنهج «أوسلو»، والمراهنة على المفاوضات أو المراهنة على الإدارة الأميركية، بالتركيز على تغيير ميزان القوى. وأكدت أحداث الشهر الماضي (إبريل/ نيسان) ليس فقط إمكانية إحداث التغيير في ميزان القوى، بل أيضاً أنّ المقاومة حققت تغييراً فعلياً يجب أن يتواصل. وأثبتت الوقائع صحة عناصر هذه الاستراتيجية وفعاليتها، من المقاومة الشعبية إلى حركة المقاطعة، ووحدة النضال الفلسطيني، وتكامل مكونات الشعب الفلسطيني، ودعم الصمود الوطني على الأرض. وعلى الرغم من استمرار مراوحة بعض الأطراف في دوائر النهج الماضي، فإنّ الاستراتيجية الجديدة فرضت نفسها على الأرض، ومن خلال وحدة فعل الجماهير الفلسطينية ونشاطها، وهي التي أكّدت أنّ النضال والكفاح والمقاومة توحد الفلسطينيين، في حين أنّ الصراع على السلطة يقسّمهم. لقد تجاوزت الجماهير، بوحدتها الميدانية، الانقسام السياسي الذي ما زال قائماً، وأوجدت تناقضاً لا يمكن حله إلا بإنشاء قيادة وطنية فلسطينية موحدة، قائمة على مبدأ الشراكة الديمقراطية، وتبنّي نهج الكفاح والنضال، وتوحيد مركز صنع القرار السياسي والكفاحي.

ثامناً، مرة أخرى، أثبت الشعب الفلسطيني أنّه الوحيد القادر، بنضاله وتضحياته، على إعادة فرض القضية الفلسطينية على طاولة العالم، وتجاوز التهميش الذي كرّسه الاحتلال وأطراف دولية كثيرة، وتأكّدت مرة أخرى مقولة إنّه «ما حكّ جلدك مثل ظفرك» وإنّ استنهاض الفلسطينيين في الخارج وحركة التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني يتحققان دوماً من خلال استنهاض النضال والمقاومة على أرض فلسطين.

باختصار، دخل النضال الوطني الفلسطيني اليوم مرحلة جديدة مبشرة، وحافلة بالفرص والإمكانات، لكنّها تستدعي الحذر من محاولات أعداء الشعب الفلسطيني تخريب ما تحقق، وما قد يتحقق، من إنجازات، من خلال التصعيد الخطير الذي يمارسه نتنياهو، باستخدام القصف المدفعي إلى جانب الجوي، وحشد القوات للاجتياح البري ضد قطاع غزة، ومن خلال استخدام الجيش والاعتقال الإداري ضد الفلسطينيين في الداخل.

(أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية)

«طائر التمّ»... رحلة الفردي والجمعي

حسين عبد العزيز

لسنا هنا أمام نصٍّ في الفلسفة لشخص طالما كتب فيها سنين خلت، وحلّق في الميتافيزيقا والمعرفة، من أفلاطون وأرسطو إلى الفارابي وابن سينا وابن باجة وابن رشد، ومن ميكافيلي وديكارت إلى كانط وهيغل وغيرهم. إننا أمام نص روائي أدبي اختاره فهمي جدعان عن قصد لكتابة سيرته الشخصية «طائر التمّ.. حكاياتٌ جنى الخطا والأيام» (الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 2021). وتفضيل الأسلوب السردي على الأسلوب الفلسفي نابع من قناعة جدعان بأن السرد أبلغ في الكشف عن سريرة الكينونة الإنسانية، وعن أغوار الوجود وحيله وتشخصاته في الحياة الفردية والجمعية. ومع ذلك، لم يتخلّ رجل الفلسفة عنها في مذكراته، فـ «الحكمة الفلسفية يمكن أن تسبغ على الخلق الأدبي ما لا يملك السرد العادي الفج أن يدركه وينقله». «طائر التم»، هو العنوان الذي اختاره فهمي جدعان لكتابه، كتمثيل حقيقي لتجربته الشخصية التي هي جزء من التجربة الفلسطينية الجمعية، كناية عن طائر التمّ الذي يهاجر إلى مسافات طويلة ومضنية، فتتغير التضاريس الأرضية بتغير الأزمنة. قسم جدعان كتابه إلى مقدمة ما قبل الكلام وخمسة أسفار: سفر عين الغزال، يروي فيه عملية النزوح من قريته الفلسطينية. سفر حجارة رطبة، يروي فيه تجربة المرور القصيرة في الأردن باتجاه الشام، ثم تجربته العميقة في دمشق. سفر الضفة اليسرى، تجربة الانتقال إلى باريس لاستكمال الدراسة، وهي الضفة التي استغرقته في معاينة الفكر الغربي عامة، والفرنسي خاصة، وما نجم عنها من لقاءات فكرية جمعته مع فيلسوف الفلسفة الوجودية جان بول سارتر ورفيقته سيمون دي بوفوار. سفر فيليا، وتعني بالإغريقية الحب، لأن الحياة لا تعاش من دون حب، وفي هذا الفصل يتناول جدعان عودته إلى الأردن وبقاءه فيه. طائر التمّ يفقد الرضا، يتناول فيه تنقله بين عواصم عربية ولقاءاته بشخصيات فكرية متنوعة.

يروي فهمي جدعان بعض وقائع بسيطة حدثت معه ومع عائلته في أثناء طفولته «حين كان لا مرئياً» في بلدتهم عين الغزال جنوب حيفا، لكنها على الرغم من بساطتها تصور الواقع الجديد الذي طرأ على فلسطين مع دخول الصهاينة إليها، وبدء تغير العلاقة بينهم وبين الفلسطينيين أصحاب الأرض. ويروي ببساطة لا تخلو من الحزن عملية نزوح عائلته من القرية في جنح الظلام، وما حدث في تلك الليلة من أعراض الخوف التي انتابت الطفل فهمي جدعان، لم تكن سوى تعزيز للانفعال الذي ظل يصاحبه. يكتب في الصفحة الـ 80: «راحت أفواج العائلات والأهالي تغادر البيوت والأمكنة والأشياء، أما الرجال فمكثوا في أعطاف القرية وثناياها مصمّمين على متابعة القتال والمقاومة، بعد أن تركوا النساء يعالجن أمور أسرهن ويدبّرن أمور الخروج والارتحال». ثم يتابع في الصفحة التالية: «كان الظلام دامساً والطريق أمامنا غائضة الملامح، لكن الذين كانوا يسيرون في مقدمة الراحلين كانوا يعرفون الطريق، وكلما رأوا أنواراً تنبعث من أماكن قريبة ابتعدوا حتى لا يلحظهم أحد، وكانوا يطلبون إلينا أن نتوقف عن السير وألا نصدر أية أصوات، حين كانت تمر مركبة لمسلحين يهود». لا يهدف جدعان من ذكر قصص النزوح إلى التذكير بحوادث تاريخية أصبحت معروفةً للجميع في عناوينها دون تفاصيلها، هدفه كشف بواكير الوعي السياسي/التاريخي في أثناء طفولته، ليحكي من خلالها قصة تغريبة الشعب الفلسطيني وتطور وعيه. وإذ يتذكّر الحالة النفسية التي اعترته، بعد أن نزل وعائلته في خيمةٍ في مخيم الإليانس نهاية شارع الأمين في دمشق، يكتب بأثر رجعي عن هذه الحالة، فيقول: «الخيمة عالم ذو معنى وذو حدود، حين تأتي إليها من المدينة تأتي إلى الفراغ، إلى غياب الأفق، إلى مقاماتٍ افتراضيةٍ لا أطر لها ولا معالم ولا آمال.. الخيمة عالم منقوص يفتقر إلى كل معاني الوجود». ثم يضيف: «للخيمة بابان، بل فتحتان، إحداهما تأخذك إلى العدم، والثانية تأخذك إلى الوجود»، إنها اختزالٌ للتجربة الفلسطينية بين العدم والوجود، ولمرارة الصراع النفسي الداخلي للنفس الفلسطينية التوّاقة إلى مغادرة العدم وولوج الوجود. على الرغم من التجربة المأساوية على المستوى النفسي التي عاشها جدعان في فترة الانتقال إلى دمشق، فإن تجربته الشبابية في المدينة جعلت منها أيقونةً وجدانيةً وفكريةً لا تزال حاضرة في فكره، ولذلك آثر عام 2010 حين زار دمشق أن يمرّ على المخيم وعلى المدرسة التي تعلم بها، وعلى الأحياء التي كان يمرّ بها في شبابه.

> سيرة مزدوجة للفردي والجمعي معاً، تجسدتا في فهمي جدعان، تحمل الحزن والأسى بقدر ما تحمل من الحب والفرح

في دمشق، بدأ يتشكل وعي جدعان السياسي والأدبي، بين متابعة الأحداث في فلسطين والساحة السورية، وبين ميله إلى الأدب والفن والموسيقى.

«طائر التمّ ..» سيرة مزدوجة للفردي والجمعي معاً، تجسدتا في شخص فهمي جدعان، تحمل الحزن والأسى بقدر ما تحمل من الحب والفرح.

(كاتب سوري)

طرق عربية إلى قلب سورية عبر الأسد

غازي دحمان

تتواتر أخبار عن اتصالات تجريها دول عربية مع النظام السوري، عبر أقنية سرّية، أو من خلال أطراف ثالثة، وثمّة ترويج أنّ هذه التطورات ستغير المعادلة الراهنة في الصراع السوري. وتبعاً لذلك، ستتغير أوزان اللاعبين، إذ سيقضم الحضور العربي في سورية من أسهم إيران، ويدفع نفوذها إلى التراجع، بما يكفي للحفاظ على هوية سورية وعروبتها. يتلبس الاندفاع العربي باتجاه احتضان نظام الأسد ثوب العقلانية التي تقول، في الحالة السورية، إنّ الأسد نجا من السقوط، وإنّ إمكانية إسقاطه بالثورة باتت مستحيلة، لأنّ روسيا وإيران اللتين استثمرتا في الحرب السورية إمكانات خيالية بات الحفاظ على الأسد يوازي الحفاظ على موسكو وطهران بالنسبة لهما. كما أنّ الطرف المقابل، المفترض أنّه خصم للأسد، الغرب بقيادة أميركا، ليس جاداً في خصومته إلى درجةٍ تدفعه إلى الانخراط في مواجهةٍ مع روسيا وإيران من أجل إزاحة الأسد. بالإضافة إلى أنّ المعارضة المسلحة التي كانت تشكّل الأداة الممكنة لإسقاط الأسد انكسرت ويصعب تجبيرها، بعدما تم تدمير حواملها وحواضنها الاجتماعية، وقد يحتاج الأمر عقوداً حتى تستطيع هذه البيئة لملمة نفسها، والإفاقة من الضربة التي وجهها الأسد وحلفاؤه بتخطيط ودراسة عميقين.

وتستكمل السردية العقلانية العربية، في سعيها للوصول إلى خلاصات مقنعة، أنّنا انهزمنا في المعركة مع إيران، وليس الآن وقت البحث عن إجاباتٍ لأسئلة من نوع لماذا انهزمنا، بل الأهم كيف نخفّف وقع هذه الهزيمة، ونوقف تداعياتها الكارثية، ولا نجعل إيران تسعد بنصرها، من خلال إبعاد العرب من سورية وإلى الأبد. ويذهب العقل الاستراتيجي العربي إلى رؤية ضوء في آخر نفق هذا الواقع المظلم، يتمثل بطريقين، يمكن من خلالهما الوصول إلى حلّ للمعضلة الاستراتيجية التي باتوا يواجهونها في مواجهة إيران:

الأول: كسب روسيا في صفهم، ما دامت أميركا مفارقة. وكسب روسيا لن يكلف عُشر ما تطالب به أميركا، لكنّ الفارق أنّ روسيا منخرطة على الأرض، وهي مستجدّة في لعبة المكاسب، ولم تصل بعد إلى مرحلة التشبّع التي جعلت الأميركيين يطلبون أثماناً باهظة جداً من أجل خدماتٍ قليلة، بمعنى أنّ خدماتهم، مهما كانت جودتها، أصبحت تساوي أثماناً مرتفعة جداً. أما المقابل الذي يقدمه العرب فيبقى متدنياً بالقياس مع المقدّم من أميركا. وقد ساهمت طريقة تقديم روسيا نفسها للعرب، عبر جولات وزير الخارجية سيرغي لافروف العربية، بتدعيم الطموح العربي بإمكانية استيعاب الطموح الروسي، بل توظيفه في لعبة التوازن الإقليمي والدولي، ذلك أنّ روسيا كانت مستعدّة لمناقشة أيّ فكرة مع الطرف العربي، باستثناء إزاحة بشار الأسد عن السلطة. أما بخصوص التقليل من التأثير الإيراني في سورية، فكانت روسيا تردّد على مسامع العرب: انزلوا إلى الساحة السورية، إن أردتم تحقيق ذلك. من هنا تأتي العتبة الأولى للطريق الثاني الذي ينطلق من أنّ استيعاب الأسد وإبعاده عن إيران يمرّ حتماً بمنعطف إعادة العلاقة معه واحتضانه. وما دامت المداخل الإيرانية إلى النفوذ على الأسد تمر عبر مدّه بالمساعدات اللازمة لإبقائه واقفاً على قدميه، فهذه أمرها سهل ومتوفرة. وعلى هذه الشاكلة فالمعادلة ليست معقّدة بدرجة كبيرة، ويمكن للعرب أن يعوّضوا ما خسروه في الحرب ضد إيران، بالانفتاح على نظام الأسد. ليس من الصعب تصور مجريات أحاديث رجل الاستخبارات السوري الأول، علي مملوك، مع زواره أو مستقبليه العرب، وهو بالمناسبة يمكن وصفه «لورنس الأسد» تشبيها بـ«لورنس العرب» الذي سحر قلوبهم في بداية القرن الماضي، فمملوك، أو أبو أيهم، كما يحب أن يناديه ضيوفه أو مستقبلوه من العرب، لرفع حاجز التكلفة، يبدأ أحاديثه مع هؤلاء بالتشديد على عروبة القيادة وتوجهاتها، وقناعتها أنّ العرب هم حاضنتها وهي سندهم، وهم (العرب) أصحاب الدار والأرض في سورية، لكن ماذا نفعل إذا كانت إيران هي من تقدّم لنا النفط والخبز والدعم؟

> لن ينتصر العرب، إن كانوا يعتبرون أنفسهم في حربٍ مع إيران لإنقاذ هوية سورية إلاّ بإسقاط الأسد

وأبو أيهم ثعلب مثل لافروف، يسهّل الأمور على «الخصم» المحاور» بدرجةٍ كبيرة، إلى درجةٍ يجعله يعتقد بعدم وجود مشكلة أصلاً، وأنّ المشكلة الحاصلة سهلة الحلّ، لكنّ «الخصم» المحاور لم ينتبه لذلك، نحن أيضاً لا نريد لإيران أن تتغلغل إلى هذه الدرجة في سورية، ولا أن تعبث بهويتها وديموغرافيتها، نعرف ما تعرفونه وأكثر في هذا الخصوص، لكن ماذا نفعل إذا كنا واقعين في مواجهة خيارين أحلاهما مرّ؛ فناء الدولة السورية وضياع وحدة أراضيها، أو تقديم تنازلاتٍ صغيرة لإيران من الممكن إصلاحها بعد زوال الخطر؟ وهنا سيسأل أبو أيهم: هل كنا سنعارض طلبكم للمساعدة الأميركية لو واجهتم الظروف نفسها؟ ألم نذهب لنجدة الكويت عندما تعرّضت لخطر الفناء؟

لكن، لا كلام علي مملوك، ولا دبلوماسية لافروف المبالغ فيها، يغيران من حقيقة أنّ طرق العرب إلى قلب دمشق لن تمرّ عبر الأسد، بل على العكس من ذلك، لن ينتصر العرب - هذا إن كانوا فعلاً يعتبرون أنفسهم في حرب مع إيران لإنقاذ هوية سورية - إلاّ بإسقاط الأسد، لأنّه طالما بقي في سورية فإنّ النفوذ الإيراني سيواصل ازدهاره وتطوّره، والأسد لا يريد من العرب غير أموالهم، ولن يأمن لهم في أيّ يوم، وإن أشعلوا أصابعهم شموعاً له.

(كاتب فلسطيني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads